

الخلفية الدينية و التقليدية لموقف الرجل من عمل المرأة

أ. طهراوي ليندا

جامعة

الجزائر 2

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على ظاهرة إجتماعية ذات حساسية في المجتمعات الاسلامية على الخصوص، وتتمثل في ظاهرة "تغير موقف الرجل من عمل المرأة ظاهريا مع ثبات الموقف الضمني"، بمعنى أن إستعداد الرجل لتقبل عمل المرأة خارج البيت ليس مكتملا لدرجة تسمح له بتحمل كل تبعاته: كإعادة تقسيم الأدوار وتغير المكانات.. الخ، مما خلق مجموعة من التناقضات على أرض الواقع والتي أنتجت بدورها مواقف جد معقدة يصعب تحليلها من جانب واحد، هنا تنكشف حقيقة هذه الظاهرة سوسيولوجيا أين تتستر سلطة الأعراف والتقاليد خلف المفاهيم الدينية المتداولة في المجتمع حول المرأة، فتأدي إلى إلتباس الحقائق بين ما هو دين ثابت وما هو نتاج ثقافي متغير، فأصبحت المواقف تحتكم الى أعراف تضيق على المرأة فرص الانفتاح والتعامل مع العصر وفق مقتضيات التطور فكراً و مادةً.

:Résumé

et sensible dans les Cette étude a porté sur un phénomène social communautés musulmanes en particulier, celui-ci consiste en « variation de l'attitude de l'homme face au travail féminin, tout en ayant une concrète position ou attitude implicite, dans le sens où sa volonté d'accepter le travail des femmes hors du foyer n'est pas suffisante pour lui permettre de supporter toutes les conséquences telles que le etc. ce qui a entraîné un ..partage des rôles et la variation des statuts ensemble de contradictions sur le terrain, qui a produit à son tour des positions très complexes, multidisciplinaire et difficile à analyser, de ce fait la réalité de ce phénomène se dévoile sociologiquement ou les et les tradition se cachent derrière des concepts religieuse qui coutumes circulent dans la société au sujet des femmes, ce qui entraine une confusion entre ce qui est religion constante et ce qui est le produit d'une variable culturelle, ce qui a rendu les positions régis par des

normes qui rétrécirent aux femmes les chances d'ouverture et de traiter avec le temps en conformité avec les exigences du développement

تشكل قضية عمل المرأة مظهرا هاما في تبني فكر جديد لتنظيم الحياة الاجتماعية المعاصرة، فتقسيم المجالات والأدوار والاختلاف في المكانات الذي صاحب وضعية المرأة منذ القدم قد عرف تغيرا واسعا على اثر التطورات العلمية والتقنية التي شهدتها المجتمعات الحديثة، من وجهة أخرى تتعلق ظاهرة عمل المرأة في المنظور الديني بمنظومة الحقوق والواجبات، لارتباطها بأهم كيان في المجتمع والمتمثل في الأسرة، فنظرا لما أحدثه عمل المرأة من تغير في هياكل الأسرة ووظائفها وكذا علاقاتها، كان لزاما بروز العديد من الاتجاهات والمواقف المختلفة إزاء هذه الظاهرة، فهي بالغة الأهمية وعلى درجة عالية من الحساسية في مجتمعا.

اعتبارا لهذا فقد أدرجت قضية عمل المرأة ضمن نوع من السجال على مستوى الفكر والواقع بين المجددين والمحافظين، حيث تراوحت آراءهم بين التفتح والتأصيل حسب الانتماء والموقع في النسق الثقافي والديني ومدى التمسك بالنموذج التقليدي أو النموذج العصري، غير أن هذا التوجه السجالي في التعامل مع قضية عمل المرأة جعلها تتراوح مكانها في نمط تكراري لدى مختلف النخب والجماعات المتعارضة في رؤيتها الفكرية والاجتماعية والسياسية، مما اضعف الجهد التأسيسي القائم على البحث العلمي المسند بالأدلة والبراهين وفق مناهج موضوعية دقيقة، فالمنهجية العلمية في جميع التخصصات خاصة علج تضع عمل المرأة موضع إشكالية علمية ذات مدلولات ورموز اجتماعية ثرية وبنية حضارية تتضمن قيما ثقافية ودينية في ظل المعطيات الحديثة، وبالتالي الدراسة العلمية لقضية المرأة تسمح بتجاوز التفسيرات القيمية لأجل الكشف والإبداع لا لأجل النقد والمحااجة (1).

وكما لا يخفى على أحد أن المجتمع الجزائري لا ينفصل في تاريخه وخصائصه عن المجتمع العربي الإسلامي، هذا الأخير يعرف بنية ثقافية مميزة تبلورت فيها العادات والتقاليد بصفة مستبددة، تشكلت من خلالها بعض الذهنيات حول المرأة والتي أصبحت عائقا في مسارها التطوري، حيث قدمت-هذه الذهنيات- للأجيال الجديدة مواقف نموذجية جاهزة وأفكار مسبقة حول المرأة وعملها خارج البيت، مستندة في ذلك الى آليات اجتماعية تعمل تحت تأثير مرجعيات تقليدية أو دينية راسخة في المجتمع.

تتضح الفكرة هنا باعتبار أن محمل العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية هي ذات علاقة تفاعلية مع المقومات الدينية، بحيث يصبح الدين إما عامل إغناء وتأييد لها وبذلك يعطيها تعبير ومضمون جديدين، ثم يعيد تماسكها على صعيد الممارسة الاجتماعية وهي ما يسمى بالأعراف المحمودة، وفي الحالة المعاكسة يظهر الدين كمناقض لتلك العادات والتقاليد بالتالي يلغيها وينتج غيرها- وتُعرف بالتقاليد المنبوذة (2).

على هذا الأساس يتحدد موقف المجتمع إزاء عمل المرأة كنتيجة لتفاعل عناصر قديمة مع معطيات البيئة الجديدة، أين تتداخل الكثير من الاعتبارات الثقافية و الدينية و المعايير الاجتماعية و القيم السلوكية التي تمارس

تأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر على تطور عمل المرأة، و ترفع من وتيرة النقد و العرقلة، استنادا إلى جانب التقاليد الصارمة من جهة و القطيعة مع المنظور الإسلامي الصحيح في الأوساط الاجتماعية من جهة أخرى، كل هذا أدى إلى فصل هذه القضية عن الواقع و تضيق هوامش الانفتاح و التفاعل مع العصر بصورة معتدلة تتلاءم مع مستجدات هذا الواقع و متغيرات هذه الظاهرة، وفقا لمبدأ الوسطية الإسلامية.

هنا بالضبط نحاول تسليط الضوء على هذه النقطة لكشف ذلك الالتباس والتداخل بين الموروث الثقافي التقليدي والموروث الديني في بناء ذهنيات الأفراد تجاه المرأة العاملة، بحيث يؤدي هذا الالتباس إلى طغيان العرف كمفهوم ديني على الأحكام الفقهية في المجتمعات الإسلامية، إلى أن أصبح ينظر إلى الإسلام بهذا المنظار و إلباسه نوع من الطابع العوائقي أمام مثل هذه الظواهر الجديدة في المجتمع المعاصر، و تجميد كل مصادر الاجتهاد التي من شأنها ان تعطي روحا جديدة و نظرة معاصرة لمختلف الاحكام التي عرفت نوع من انسداد الأفق أمام الفقه الإسلامي المعاصر.

نجد هذا التصور يتجسد عند بعض الأوساط المغلقة والمحافظة التي تبنت تلك الذهنيات، حيث ترى بعدم ضرورة عمل المرأة في الإسلام وأن خروجها للعمل هو بمثابة الخروج عن الدين وعصيان لتقاليد الفطرة وقوانين المجتمع، يتأصل هنا نوع من "الفهم المجتمعي للدين" * لمثل هذه القضايا تحت عدة تفسيرات خاطئة- مما أنتج تراكما لذهنيات تقليدية تعمقت في تربة التحلف و الجهل بأصول الإسلام وتعاليمه،

وهذا ليس حكما قيميا بل هناك حقائق تستدعي البحث والتدقيق في صحة بعض المفاهيم الدينية فهي ليست من الدين بل هي متلبسة بالدين، والمتأنتية بدورها من عوامل عدة أهمها:

- الفهم الحرفي الضيق للنصوص الدينية أي "الفهم و التفسير السطحي و الظاهري لـ "القرآن الكريم و السنة النبوية"

- الركود الفكري الذي سجله الفقه الإسلامي و تجميد مصادر الاجتهاد التي من شأنها ان تعطي روحا جديدة و نظرة معاصرة لمختلف الأحكام الشرعية الخاصة بالمرأة محاكمة الدين وفق سلطة العرف كقوة ملزمة و كمفهوم منتشر في الأوساط الاجتماعية، مع تدعيمها بالعد عن تفعيل قيم و أحكام الدين النظرة و العملية بين الأفراد و الجماعات.

وعليه يمكن الرجوع إلى ما توصلت إليه الإصلاحات الأخيرة في الفكر الاسلامي في هذا المجال، لتوضيح الرؤية الدينية فيما يخص موقف الإسلام من عمل المرأة، وعلينا جميعا أن نعي ذلك الفارق بين الثقافة السائدة والتقاليد المحلية لهذا المجتمع أو ذاك و بين مبادئ الإسلام، حيث حلّ النص البشري أي- الفهم المجتمعي- محل النص الإلهي -الوحي- مما أدى إلى تلبس الدين بالفكر الشعبي الديني في النظر إلى قضية عمل المرأة لدى مختلف فئات

المجتمع، وطمست مبادئ الإسلام التي أزاحت عن كاهل النساء قيودا ثقيلة يعرفها المختصون في الدراسات المقارنة للأديان (3)، فالإسلام هو المشرع لحقوقها وضمان حمايتها وباعثا لانفتاحها.

ومن الضرورة في هذا الموضوع أن نركز على موقف الرجل من عمل المرأة، لكونه عنصراً فعالاً في تغير هذه الظاهرة اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا، حيث نجد أن الرجل يستدمج في ذهنه صورة مسبقة ونموذج تقليدي عن المرأة، والتي تركزها النزعة الذكورية من جهة مع مزيج من التصورات التقليدية والمفاهيم الدينية من جهة أخرى، هنا تتشكل لدى الرجل بعض الذهنيات المحددة لموقفه الضمني تجاه عمل المرأة بصيغة أو بأخرى سواء كان موافقا أو رافضا لمبدأ عمل المرأة، وينعكس ذلك في سلوكياته تجاهها سواء في البيت أو في أماكن العمل فنجد أنه يتصرف تلقائيا وفق تلك الخلفية، مما يجعل وسط العمل يخضع لبعض السلوكيات اللاسوية كمعاملات السيطرة والتسلط ومظاهر التحقير والاستعلاء.. وغيرها من السلوكيات التي تتنافى مع أدبيات مجال العمل وروح المعاصرة.

بالنظر إلى هذه الأهمية التي يكتسيها الموضوع جاءت اهتماماتنا بدافع استقصاء بعض الأوجه الخفية لظاهرة التغير الشكلي لموقف الرجل من عمل المرأة مع استمرار سيطرة الخلفية الثقافية على الموقف الضمني بمعنى وإن كان الموقف الظاهري يعبر عن تقبُّل عمل المرأة غير أن الواقع يكشف عن مجموعة من التناقضات، وهنا تنكشف حقيقة هذه الظاهرة سوسيولوجيا كونها من واقعنا المعاش والخاضع لمشاهداتنا اليومية، أين أصبحت المرأة على قدر من التعليم والمشاركة في الحياة العامة وأكثر وعيا وإدراكا بضرورة إصلاح أوضاعها ومستقبلها، والتطلع إلى مكانة اجتماعية غير التي يحددها لها المجتمع، ومن ثم تصحيح النظرة السائدة التي تنتقص من إنسانيتها وعقلها ودينها، هذا الوضع فرض على الرجل تقبل الواقع والخضوع لمتطلبات الحياة المعاصرة في حين أن تمثلات خلفيته الثقافية لا زالت سارية تحت مبررات تقليدية أو دينية يشهرها الرجل في وجه المرأة كلما حققت تطورات وانجازات جديدة بعيدا عن المجال الداخلي أي المنزلي مما جعلها تحيا صراعا قيميا بين القيم الموروثة المستمدة من خصوصية المجتمع الجزائري بمرجعياته التقليدية والدينية وبين القيم الجديدة التي يدعمها التطور الحاصل على مستوى الارتقاء العلمي والمهني، انتشار الحريات، الاعلام وثقافة الاستهلاك... الخ.

في هذا السياق قمنا بإخضاع هذا الواقع إلى الدراسة والتحليل لاكتشاف مدى ارتباط مواقف الرجال بهذه الصورة المشككة عن ظاهرة عمل المرأة، ضمن إطار مرجعي ذو ثلاثة أبعاد:

- الدين - التقاليد - والواقع العصري المعاش.

وبغرض انجاز البحث اتبعنا الإجراءات المنهجية اللازمة انطلاقا من التساؤل العام التالي:

➤ ما مدى تأثير المرجعية الدينية و التقليدية للرجل على موقفه إزاء ظاهرة عمل المرأة ؟

نركز أكثر هنا على الدراسة الميدانية والتي أجريت في الفترة ما بين سنتي 2007_2009 ضمن مجالها المحدد بمدينة الجزائر العاصمة وضواحيها، تم اختيار عينة من الرجال مكونة من 144 مبحوث لأجل استقصاء حقيقة آراءهم تجاه عمل المرأة، وقد توصلنا في ختام هذا البحث إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

في نهاية هذا العمل وبعد كل التحليلات التي مررنا بها في كل مرحلة من مراحل البحث سواء النظرية أو الميدانية، تأكد لدينا أن القيم الدينية والثقافية التقليدية تظهر دائما في الواجهة عندما نتكلم عن اتجاهات ومواقف الأفراد من القضايا التي تمس العلاقات المختلفة بين الجنسين، وهو ما تبينه النتائج اللاحقة.

أهم نتيجة توصلنا إليها هي تراجع المواقف الراضية لعمل المرأة خارج البيت بنسبة كبيرة مقدرة ب 25% وترجيحها لصالح الموافقة بشروط معينة ب 56,9% يقترحها المبحوث حسب موقعه في النسق الاجتماعي أما الموافقة المطلقة فتقدر ب 18,1% وسوف يتبين ذلك من خلال تحليل نتائج الفرضيات الثلاث باختصار.

أولاً: لقد ترتب عن نوعية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الرجل أثر واضح في بناء مواقف معظم الرجال الذين أظهروا تمسكهم الدائم بدورهم الإيمتيازي والقيادي سواء في الأسرة أو في العمل، حيث توجه الرجل نحو تشكيل نموذج محدد عن دور ومكانة المرأة داخل وخارج الأسرة، كاحتكار الحريات، سلطة اتخاذ القرار، الاستقلالية... الخ

ثانياً: ساهمت البيئة الخارجية -خارج الأسرة- التي نشأ فيها الرجل في إعادة إنتاج تلك الأحكام والتصورات المسبقة حول المرأة العاملة، وذلك من خلال اتصاله بمختلف الجماعات والمؤسسات التي توظف وتوجه مواقفه، فقد تمثلت - بعد الأسرة - في كل من جماعة الرفاق (سواء في أماكن العمل أو الدراسة و حتى الشارع)، أيضا مؤسسات التربية والتعليم وكذا الإعلام بشتى وسائله.

ثالثاً: تبين أن المواقف أخذت اتجاهات تصاعديا بالنسبة لدرجة المحافظة والانتماء الديني، فكلما كان الاتجاه أكثر محافظة وانتماء للدين كلما جاءت المواقف معارضة أو بشروط صارمة لعمل المرأة وبالتالي جاءت اغلب المواقف في هذا السياق، فالاتجاهات المحافظة عملت على ترسيخ فكرة المرأة التقليدية في أذهان الرجال وفرضت عدة قيود لخروج المرأة للعمل،

رابعاً: فيما يخص تأثير التصور الديني عند بعض الرجال، فقد تحددت مواقفهم وفق فهم معين لتعاليم الإسلام وذلك من خلال اعتمادهم على مصادر التشيع الديني (الأقل مصداقية مثل جماعة الرفاق ووسائل الاعلام) وهو ما يفسر ضعف الاطلاع والتكوين الديني المؤهل للتفسير عند الأغلبية، وبالتالي يتحدد الفهم الضيق للنصوص الشرعية بناءً على تصورات عامة في اغلب الحالات، مما يؤدي إلى التناقض بين التفسير الشرعي لبعض المفاهيم

الإسلامية والتفسير العامي لها، خاصة المفاهيم الشائعة والاكثر تداولاً بين الذكور كالقوامة، القرار في البيت، التكامل والمساواة، الاختلاط، فهنا نلاحظ انه قد حل النص الشعبي بمفهومه العامي محل النص الديني بمفهومه الشرعي.

خامساً: هناك فئة أخرى ممن يعبرون عن مواقف تميزهم عن الآخرين، بحيث يقرون فيه الموافقة على العمل بشروط معينة تتوفر سواءً في أماكن العمل، أو في المرأة ذاتها نذكر من بين هذه الشروط:

- أن لا تتعدى قطاع التعليم والطب، وأن تعمل في أماكن تتميز بصمعة أخلاقية جيدة، كذلك فيما يخص تقليص ساعات العمل للنساء العاملات يعتبر مطلباً لم يحقق بعد بالنسبة لهم.

- أما عن الشروط التي تتعلق بالمرأة العاملة نفسها تتمثل في الالتزام ببعض الآداب التقليدية أو الاخلاق الإسلامية في اطار خروجها للعمل مثلاً كالحجاب، التقيد بأوقات الدخول والخروج، تحديد اطار التعامل مع بنات جنسها.. الخ

سادساً: بالنسبة للنزعة التقليدية كان لها تأثير حاضراً في أغلب المواقف تجاه عمل المرأة، فنجد المقياس التقليدي في تقسيم المهام المنزلية لازال قائماً مهما بلغت المرأة من مراتب في عملها المهني، فهي لا تتلقى المساعدة من الرجل إلاّ بنسبة 18,1 % عند المبحوثين في عينتنا وبالتالي نسجل موقف سلبي خفي من طرف الأغلبية بعدم الوقوف الى جانب المرأة للارتقاء في المجال المهني، والدليل هو ذلك التناقض الصارخ بين تقبل عمل المرأة خارج البيت في حين رفض تقسيم العمل داخل البيت من الزوج أو الأبناء على السواء، **فالهوية المنزلية** تعد من خصوصيات المرأة حتى وان كانت عاملة خارج البيت (4).

سابعاً: تردد مواقف بعض الأفراد خاصة بالنسبة للنساء المتزوجات لعدة أسباب نذكرها بإيجاز:

- فيما يخص بعض الآراء الصريحة يلاحظ أن نسبة كبيرة من الأزواج الذين لا يبدون ترحيباً بعمل الزوجة قد تبين أن السبب الرئيسي هو الرغبة في أن تتفرغ الزوجة لرعايته ورعاية الأطفال، ويظهر هذا الرأي بالخصوص لدى الفئات المتوسطة الدخل بحيث لا تتمكن الأسرة من تأمين خادمة للبيت في ظل غياب الأم، مما يخلق إشكالية التوفيق بين الواجبات المنزلية والمسؤوليات المهنية وهنا يحسب الموقف لصالح الرجل في حالة تأثير ظروف العمل على توازن الأسرة من خلال إهمال الجانب الأسري.

- كما نجد من بين هؤلاء الرجال ممن تعمل زوجاتهم بالفعل لكن حقيقة موقفهم الضمني غير موافقين على عملها من حيث الرأي والمعتقد، لكنهم يخضعون للأمر الواقع حينما تكون الزوجة ذات تعليم عالي ولا يمكن التنازل عن دورها في خدمة المجتمع أو عن المكانة التي منحها إياها العمل المهني.

- إلى جانب تدخل العامل المادي الذي يلعب دورا هاما ايضا فهناك من يضطر تحت ضغط الظروف المعيشية إلى القبول ولو مؤقتا بخروج المرأة للعمل وما ان يتحسن المستوى المعيشي للأسرة نجد الرجل هنا يطالب المرأة بالعودة لوظيفتها الأصلية والتنازل على كل ما حققته من نجاح على المستوى المهني

ثامنا: الاستناد إلى أحكام قيمية في التعامل مع المرأة العاملة في مجال العمل، كأن تعتبر الأضعف من ناحية القدرة والكفاءة في العمل أو أنها تحتزل في صفاتها الأنثوية.. الخ، وبالتالي إسقاط تلك الأحكام المسبقة على المرأة العاملة مهما كان وضعها ومكانتها المهنية مما يعرضها لبعض التصرفات اللاسوية والخارجة عن إطار العمل كمظاهر التسلط والتمييز الجنسي في اعتلاء مناصب المسؤولية والقيادة.. وغيرها

إذن نستنتج أن مجمل مواقف المبحوثين قد جاءت في سياق واحد وهو إعادة إنتاج وتكرار لنماذج تقليدية عبر مختلف مصادر التنشئة الاجتماعية سواء نماذج اجتماعية أو دينية، والتغير الظاهري في مواقف الرجال لبعض الفئات المتفتحة دون مسايرة متطلبات الوضع الجديد لا يعكس تماما وتيرة التحول الذي عرفته المرأة في المجتمع الجزائري، كما يجب التنبيه إلى أن هذه النتائج تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة لأن المعطيات هنا أظهرت نوع من التردد والغموض في تصريحات المبحوثين بحيث جاءت غير منسجمة وغير متماثلة بل ومتناقضة مع ما سبق وأن أدلوا به من مواقف، كأن نجد تركز النزعة التقليدية لدى بعض الفئات التي أقرت بنوع من التفتح في آراءهم حول بعض المسائل كتعليم المرأة وعملها في حين لم تتغير وجهة نظرهم نحو تبعات هذين العاملين الجديدين بنفس الدرجة على كل المستويات سواء في الأسرة أو في المجال العام، مما يقتضي دراستها في سياقات مختلفة نفسية و تربوية واجتماعية.

في الأخير نود الإشارة إلى نقاط هامة نعتبرها كخلاصة لهذا البحث، وهو أن عمل المرأة قد يكون لأسباب إجتماعية أو اقتصادية أو تقنية - التطور والمعاصرة- وذلك حسب الضرورة لخروج المرأة للعمل لكنها مقابل ذلك لا تتلقى سند ورعاية كافية من المجتمع لإعانتها على انجاز ذلك التطور الهام في حياتها الأسرية والعملية وتحقيق نجاحات على المستويين، مما أدى إلى نتائج عكسية على الأسرة والمجتمع وخلق مواقف جد معقدة من طرف الرجال بحيث يصعب مواجهتها بمنطق مقبول لتبرير تلك الصراعات التي تعيشها المرأة العاملة في محاولة التوفيق بين الأسرة والعمل ضمن ردود فعل سلبية من مجتمع لا زال يحتكم الى مقاييس تقليدية، فهو لا يمكنه أن يتفاعل مع خصوصيات هذه الظاهرة بمرونة الا اذا راجع تلك الذهنيات السائدة حول المرأة، وهذا التغيير لا يمكن أن يحدث سريعا وبمعالجة ظاهرية أو سطحية وإنما ينبغي أن يتناول البناء النفسي الاجتماعي للرجل والمرأة على السواء، بل والنظر إلى البنية الثقافية للمجتمع بعين بصيرة وإلى متطلبات العصر بعين أخرى، بما في ذلك من أنساق القيم والاتجاهات، ومن هنا فان التغيير ينبغي أن يتناول الأسس التي يعتمد عليها المجتمع ويستمد منها الأفراد المواقف وأنماط السلوك، انطلاقا من المرأة ذاتها ثم المجتمع، مثلا بمؤسساته: كالمدرسة والمؤسسات الثقافية والإعلامية لنصل إلى هدف واحد هو إدماج المرأة في الحياة العصرية بما تسمح به قدراتها وطاقاتها.

الهوامش:

1. زكي الميلاد، تجديد التفكير الديني في مسألة المرأة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2001، ص 14-13.

2. جمال الدين عطية: (كيف نتعامل مع الواقع)، المسلم المعاصر، القاهرة، مؤسسة المسلم المعاصر، العدد 1995، 75، ص 37.

3. محمد الرميحي، (المسكوت عنه في حياة المرأة المسلمة)، القاهرة، العربي، العدد 437، أبريل 1995، ص 20، 19.

* وقد استخدم هذا المعنى من طرف فيبر حيث أعتبر أن دراسة السلوك الإنساني تتطلب النفوذ إلى الدوافع والقيم و المقاصد وراء السلوك الظاهر، وهنا يكمن الفرق بين الفهم الاجتماعي عبر منهجية الفهم Méthode comprehensive وفهم المجتمع عبر الممارسة المجتمعية، ويستعمل بمعنى هو مجموع المعارف والأفكار والأحكام والسلوكيات التي يستقيها الأفراد و الجماعات من الدين بمصادره المختلفة مضاف إليه الأعراف الاجتماعية (من عادات و تقاليد) ومن خلال ذلك يكونون مواقف و اتجاهات ورأي حول موضوعات وقضايا، ويتم ذلك تحت نوع من الاشتراك و الاتفاق بين أفراد المجتمع.

4. جورج كوفمان، علم اجتماع الشائبي، ترجمة بسمة بدران، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2001، ص 103.